

CD/1708
12 June 2003

ARABIC
Original: FRENCH

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وموجهة من الممثل الدائم
لفرنسا لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام للمؤتمر محيلاً
الوثائق المعتمدة خلال مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية المعقود
في إيفيان في الفترة من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

أتشرف بأن أحيل إليكم النص الفرنسي للوثائق المتعلقة بقضايا الأمن التي اعتمدت خلال مؤتمر قمة مجموعة
البلدان الثمانية المعقود مؤخراً في مدينة إيفيان في الفترة من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ والتي قدمتها خلال الجلسة
العامة التي عقدت يوم الخميس ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

وأرجو منكم التفضل بتعميم هذه الوثائق بصفتها وثائق رسمية لمؤتمر نزع السلاح.

(التوقيع) هوبرت دو لا فورتيل

السفير،

الممثل الدائم لفرنسا لدى مؤتمر نزع السلاح

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

إعلان مجموعة البلدان الثمانية

- ١- إننا نعترف بأن انتشار أسلحة الدمار الشامل وناقلاتها يمثل خطراً متزايداً على الجميع. إن هذا الانتشار، بجانب تصاعد الإرهاب الدولي، العامل الأساسي الذي يهدد الأمن الدولي.
- ٢- إن هذا التحدي العالمي يتطلب رداً متنوعاً. وعلينا أن نواجهه فردياً وجماعياً بالعمل معاً ومع شركاء آخرين، ولا سيما في إطار المؤسسات الدولية المختصة، وبالتحديد في إطار منظومة الأمم المتحدة.
- ٣- إننا نمتلك مجموعة من الوسائل لمواجهة هذا التهديد: معاهدات دولية؛ وآليات للتفتيش مثل تلك التي بيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ ومبادرات إزالة مخزون أسلحة الدمار الشامل مثل الشراكة العالمية لمجموعة البلدان الثمانية؛ وتنسيق عمليات مراقبة الصادرات على الصعيدين الوطني والدولي؛ وإجراءات دبلوماسية وفي مجال التعاون الدولي؛ وعند الاقتضاء، اتخاذ تدابير أخرى طبقاً للقانون الدولي.
- ٤- وإذا كانت جميع هذه الوسائل ضرورية، فإن أيّاً منها لا يكفي بمفرده. فكل مشكلة من مشاكل الانتشار تقتضي رداً محددًا. وعلينا أن نستعمل أفعال الوسائل في كل حالة على حدة. ونظل مصممين على استخدام كل هذه الوسائل وتعزيزها ومواصلة تعميم المعاهدات والصكوك ذات الصلة على نطاق العالم كلما اقتضت الحال.
- ٥- ففي السنة الماضية في كاناناسكيس، اعتمدنا مجموعة من المبادئ ترمي إلى منع الإرهابيين ومن يؤوونهم من اختلاس أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من مواد. وقد أثبتت الأحداث التي شهدتها العالم منذئذ مدى انطباق هذه المبادئ على واقع الحال ومدى ضرورة تنفيذها.
- ٦- ونجدد تأكيدنا على تعلقنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ونحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدات الثلاث على أن تفعل ذلك، هذه المعاهدات التي نعتبرها صكوكاً أساسية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين والتي تمثل أسس عدم الانتشار ونزع السلاح. إننا نؤكد مجدداً دعمنا للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي ينبغي إمدادها بالإمكانات اللازمة للاضطلاع بمهامها في مجال المراقبة.
- ٧- إن برامج كوريا الشمالية في مجال تخصيب اليورانيوم وإنتاج البلوتونيوم وعدم احترام هذا البلد اتفاق الضمانات الذي أبرمه مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يعرض نظام عدم الانتشار للخطر ويشكل انتهاكاً واضحاً لالتزاماته الدولية.

ونحث كوريا الشمالية على وقف كل برامج الأسلحة النووية بشكل واضح وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه؛ إن ذلك يمثل مرحلة أساسية في المساعدة على إيجاد حل شامل وسلمي.

٨- ولن نقف مكتوفي الأيدي أمام نتائج تقدم البرنامج النووي الإيراني من حيث الانتشار. ونؤكد مدى أهمية أن تتقيد إيران بالتزاماتها تقيداً تاماً في إطار معاهدة عدم الانتشار. ونحثها على توقيع بروتوكول إضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذه دون إبطاء ودون شروط. وندعم أشد الدعم فحص الوكالة الشامل للبرنامج النووي لهذا البلد.

٩- وندعو جميع الدول إلى وضع إجراءات وآليات فعالة لمراقبة نقل المواد والتكنولوجيات والدراية العملية القادرة على الإسهام في تطوير أسلحة الدمار الشامل وناقلاتها أو إنتاجها أو استعمالها. كما ندعو جميع الدول إلى تحديد معايير وطنية فعالة وتنفيذها من أجل تأمين تخزين هذه المواد ومناولتها بغية منع انتشارها وسطو الإرهابيين عليها. ونوافق على العمل في هذا الاتجاه، بحسب الأولويات، فردياً وجماعياً.

الشراكة العالمية لمجموعة البلدان الثمانية ضد انتشار أسلحة

الدمار الشامل وما يتصل بها من مواد

فريق كبار موظفي مجموعة البلدان الثمانية

التقرير السنوي

قرر زعماء بلداننا إبان مؤتمر قمة كاناناسكيس على طرح شراكة عالمية جديدة لمجموعة البلدان الثمانية ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من مواد لمنع الإرهابيين ومن يؤوونهم من الحصول على أسلحة الدمار الشامل وصنعها. وقد حدد الإعلان الذي أصدره نطاق مشاريع التعاون التي وضعت في إطار هذه المبادرة والرامية إلى عدم الانتشار، ونزع السلاح، ومكافحة الإرهاب، والأمن النووي. وفي جملة المهام الرئيسية، هناك تدمير الأسلحة الكيميائية، وتفكيك الغواصات النووية المعطلة، وإزالة المواد الانشطارية، وتوظيف باحثين سابقين في قطاع التسليح. إن فريق كبار الموظفين التابع للشراكة العالمية، الذي أنشئ لبحث التقدم الذي أحرزته هذه المبادرة وتنسيق المشاريع، قد استهل برنامج عمل مكثفاً لتنفيذ هذه المبادرة تحت رئاسة كندية ثم فرنسية في عام ٢٠٠٣. وبعد السنة الأولى من نشاط الشراكة العالمية، يستطيع الفريق ملاحظة إحراز تقدم كبير لتحسيد هذه المبادرة في مشاريع ملموسة. بيد أنه لا يزال أمامنا عمل كثير يتعين القيام به؛ لذا، فقد وضعت خطة عمل طموحة من المتوقع إنجازها قبل مؤتمر القمة القادم.

وقد تركزت الأنشطة خلال السنة المنصرمة على أربعة أهداف، هي: تنفيذ المبادئ التوجيهية وترجمتها إلى اتفاقات ملموسة، وطرح مشاريع ملموسة وتطويرها، وتقديم مساهمات مالية طبقاً للالتزامات المقطوعة في كاناناسكيس برصد مبلغ يصل إلى ٢٠ مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة، وتوسيع نطاق الأنشطة ليشمل بلداناً أخرى غير البلدان الأعضاء في مجموعة البلدان الثمانية بغية ضم مشاركين جدد إلى الشراكة. وقد كان الهدف من كل هذه المسائل ضمان ترجمة الوعود المقطوعة في كاناناسكيس إلى أفعال. ولبلوغ ذلك، يجري العمل بعزم لتخطي صعوبات التنفيذ، واختتام المفاوضات بشأن اتفاقات التنفيذ بصورة مرضية من أجل وضع مشاريع ملموسة وطرحها بفضل الأموال المرصودة، وتحقيق التزام الدول بجمع مبلغ يصل إلى ٢٠ مليار دولار في غضون السنوات العشر القادمة، ودعوة بلدان أخرى إلى الانضمام إلى المبادرة والإسهام في المشاريع في إطار الشراكة.

١ - تنفيذ المبادئ التوجيهية

يضع إعلان كاناناسكيس مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تمثل أساس التفاوض بشأن الاتفاقات المحددة التي تؤطر المشاريع. إن تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية، وهو إحدى مهام كبار الموظفين الرئيسية، قد تم تناولها في كل اجتماع من اجتماعاتهم. وتم تخطي الصعوبات والعقبات التي كانت تعترض طرح المشاريع؛ وأجري فحص معمق للمشاكل المتعلقة الخاصة بالتفاوض على الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف الضرورية.

ونرحب بالتقدم الكبير المحرز في مجال الإعفاء الضريبي على أساس قرارات سياسية اتخذت على مستويات رفيعة. فهناك اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف عدة تتضمن تلك الأحكام. غير أن تلك الاتفاقات يجب أن تثبت جدارتها في الواقع العملي. إن الإعفاء الشامل من الضرائب والرسوم والإتاوات وغيرها من التكاليف عامل أساسي في نجاح المشاريع؛ والتقدم الملاحظ في هذا المجال إيجابي ويجب مواصلته.

ومن القضايا الأساسية لدى الشركاء مسألة الحماية في حال وضع مسؤولية المشاركين موضع الاتهام. إن التنفيذ الفعال للمبدأ التوجيهي الذي ينص على أن "البلدان المانحة وموظفيها والمتعاقدين معها يتمتعون بحماية كافية في حال وضع مسؤوليتهم موضع الاتهام في إطار الطعون المتعلقة بمشاريع التعاون" قد كان محل مناقشات مكثفة. واتفق جميع الشركاء على أن توفير حماية كافية بذلك الشأن عامل حاسم لوضع المشاريع موضع التنفيذ، مع الاعتراف بأن الحماية تختلف باختلاف المتطلبات الوطنية. وشدد الشركاء على ضرورة وجود أحكام مناسبة عن المسؤولية في جميع الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف ورحبوا بالتقدم المحرز في هذا المضمار. واتفقوا على أنه ينبغي معاملة المانحين معاملة واحدة في ذلك الشأن.

كما درس كبار الموظفين المبدأ التوجيهي بشأن "تيسير زيارة المواقع". واعتبروا أن المقترح الجديد، الذي يقضي بتسهيل زيارة المواقع بتقليص مدة الإشعار المسبق من ٤٥ إلى ٣٠ يوماً بواسطة قوائم سنوية، يمثل تحسناً مقارنة بالممارسة السابقة؛ بيد أن بعض الشركاء رأوا أن المقترح غير كاف. ومن المزمع تقييم المقترح خلال السنة القادمة.

وهناك بعض المبادئ التوجيهية الأخرى لم تثر أي مشكلة مثل المراقبة ومراجعة الحسابات والمتابعة المحاسبية للأموال أو تنفيذ المشاريع مع مراعاة البيئة وتحديد جدول زمني لأوجه التقدم. وقد تُرجمت بعض هذه المبادئ التوجيهية بصورة مرضية إلى اتفاقات ثنائية. بيد أنه يمكن معالجة هذه القضايا عند الاقتضاء خلال تنفيذ المشاريع.

كما أثار الفريق أهمية المبادئ التوجيهية التي تؤكد على أن "الأجهزة والمعدات والتكنولوجيا والخدمات والخبرة لن تتاح إلا للأغراض السلمية" وأن "ممثلي الحكومات المانحة سيمنحون الامتيازات والحصانات المناسبة".

وبعد مرور سنة، يمكن للفريق أن يشير إلى التقدم المحرز في تنفيذ المبادئ التوجيهية ويرحب بالجهود التي بذلتها روسيا في هذا الصدد. ويعترف بأنه نظراً إلى أهمية التطبيق الفعلي للمبادئ التوجيهية من أجل طرح مشاريع جديدة، فلا بد من مواصلة بذل جهود دؤوبة وواسعة النطاق في هذا المجال.

٢- تقرير الشركاء عن تقدم مشاريع التعاون ومشاريع محددة للتعاون الجديد

تدخل عدة مشاريع تعاون محددة مرحلة التنفيذ الملموس. ففي مجال الأسلحة الكيميائية مثلاً، اكتملت منشأة غورني (Gorny) ودخلت طور التشغيل، وقد دمرت ٤٠٠ طن من غاز الخردل. وسيبدأ بناء منشأة تدمير الأسلحة الكيميائية في كامباركا (Kambarka) في الأشهر المقبلة بعد عقد اتفاق. كما بدأ بناء منشأة لتدمير الأسلحة الكيميائية متخصصة في العوامل السمية المؤثرة على الأعصاب في شوشبي (Schuchye)، وكذا مشاريع أخرى لبنى تحتية ذات الصلة. وتمثل هذه الإنجازات مراحل أساسية في مسار تدمير الأسلحة الكيميائية. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن إيطاليا وروسيا وقعتا مؤخراً على بروتوكول إضافي بخصوص مصنع شوشبي لتدمير المواد الكيميائية. وفي مجال تفكيك الغواصات النووية القديمة، فإن النتائج الملموسة التي تمخضت عنها المشاريع الجديدة في خليج صيدا (روسيا) وحوض زفيزدا (Zvezda) لصنع السفن، في الشرق الأقصى، وكذا تمويل مبادرات أخرى في ميدان تفكيك الغواصات النووية المهملة، تنبئ عن مرحلة جديدة. وقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج يرمي إلى وقف إنتاج روسيا للبلوتونيوم للأغراض العسكرية وبشأن تكثيف الجهود لتأمين سلامة المواد الانشطارية والرؤوس النووية الروسية؛ وبموازاة ذلك، أحرز تقدم كبير في التفاوض بشأن تقديم مساعدة دولية إلى برامج روسيا في مجال إزالة البلوتونيوم، لا سيما زيادة المبالغ المتعهد بها واتفاق مهم بشأن إيجاد نظم فعالة لإدارة البرامج ومتابعتها. إننا نرتقب باهتمام إنهاء تلك المفاوضات. هذا، ويجري تحسين أمن وسلامة منشآت البحث البيولوجي. أما في مجال الاستعانة بباحثين سابقين في قطاع التسليح، فقد قطعت التزامات ثنائية جديدة مع مصانع سابقة لصناعة الأسلحة غير التقليدية من أجل الإسهام في تحويل نشاطها إلى ابتكار منتجات

تجارية وصناعتها؛ وتُضاف هذه الالتزامات إلى الجهود المبذولة في الإطار المتعدد الأطراف للمركز الدولي للعلوم والتكنولوجيا.

وقد تابع فريق كبار الموظفين باهتمام تطور العقود الثنائية والمشاورات المتعددة الأطراف التي تحكم مشاريع جديدة. ويجدر بذل جهود إضافية لتحديد المشاريع الجديدة وطرحها. ونفذ الشركاء برنامجاً فعالاً من الاجتماعات وتبادل الخبراء، شمل زيارات موقعية وحلقات دراسية، بغية معالجة بعض القضايا التقنية المموسة. ومن أمثلة ذلك حلقة الخبراء الدراسية بشأن المشاكل البيئية التي يطرحها نزع أسلحة الغواصات النووية، التي عقدت في فلاديفوستوك، واجتماع خبراء الغواصات الذي نظّمته روسيا في سيفيرودفنسك Severodvinsk والذي تلاه اجتماع غير رسمي لخبراء بشأن الموضوع نفسه، برعاية الرئاسة. كما اجتمع خبراء في الكيمياء، على هامش جلسات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بغية مناقشة الخطط الوطنية لتمويل المشاريع والاحتياجات غير الملباة. كما أن المؤتمر الذي نظّمته المبادرة من أجل التعاون في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، واستضافته المفوضية الأوروبية في بروكسل برئاسة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا، خدم أهداف الشراكة العالمية بتيسير تبادل المعلومات وتوعية بلدان أخرى وتنسيق المشاريع.

وأجرى جميع الشركاء مشاورات ثنائية مكثفة مع روسيا بغية تحديد مجالات التعاون وانتقاء المشاريع المحددة التي ينبغي الاضطلاع بها. والتزم الروس من جهتهم بإعداد قوائم للمشاريع المحددة المقدمة إلى الشركاء. وفحص هؤلاء تلك القوائم فحصاً دقيقاً؛ واستجاب بعضهم لهذه العروض، بينما لا يزال البعض الآخر في طور مناقشة المشاريع. ومع مراعاة نطاق التطبيق العالمي للشراكة العالمية، فقد تصدى جميع الشركاء للمجالات ذات الأولوية التي حددها الزعماء في كاناناسكيس (تدمير الأسلحة الكيميائية، وتفكيك الغواصات النووية المعطلة، وإزالة المواد الانشطارية، وتوظيف باحثين سابقين في قطاع التسليح). كما أخذوا في الحسبان الأولويتين اللتين ركزت عليهما روسيا (تدمير الأسلحة الكيميائية وتفكيك الغواصات النووية المعطلة).

وعلى الرغم من الجهود المبذولة والنشاط الدؤوب، فإن التنفيذ العملي للمشاريع من أجل التقدم سريعاً وجيداً كما كان مقرراً يتطلب مواصلة الجهود وتعزيزها.

٣- الالتزامات المالية

الستزم الزعماء في كاناناسكيس جمعياً بجمع مبلغ يصل إلى ٢٠ مليار دولار لدعم مشاريع الشراكة على مدى السنوات العشر القادمة. وخلال هذه السنة، تُرجم هذا التعهد إلى التزامات نهائية من كل دولة على النحو التالي: الولايات المتحدة: ١٠ مليارات دولار؛ ألمانيا: ١,٥ مليار يورو؛ المملكة المتحدة: ٧٥٠ مليون دولار؛ فرنسا: ٧٥٠ مليون يورو؛ اليابان: ٢٠٠ مليون دولار؛ إيطاليا: مليار يورو؛ كندا: مليار دولار كندي. أما الاتحاد الأوروبي فتعهد بدفع

مليار يورو وروسيا ملياري دولار. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الشركاء قيدوا في ميزانية السنة المالية ٢٠٠٣ المبالغ اللازمة لتمويل المشاريع هذه السنة.

٤ - استراتيجية الانفتاح وإجراءاته

دعا الزعماء بلداناً أخرى مستعدة لاعتماد وثائق كاناناسكيس (الإعلان والمبادئ والمبادئ التوجيهية) إلى مناقشة مشاركتها وإسهامها في هذه المبادرة مع الشركاء، وأشاروا إلى أنهم يرغبون في بحث المسألة إبان مؤتمر القمة القادم. وقد اضطلع بأنشطة مكثفة في مجال الانفتاح تحت الرئاسة الكندية وتواصلت هذه الأنشطة في ذات الاتجاه تحت الرئاسة الفرنسية. وجرت اتصالات مع البلدان التي عبرت عن اهتمامها؛ وأبلغت تلك البلدان بمعلومات عن مضمون الشراكة العالمية وأهدافها وعملها. وعقدت اجتماعات مع البلدان المهتمة في أوتاوا. وفي أتر مشاورات ثنائية إضافية، عقد اجتماع إعلامي أيضاً في باريس في ٨ نيسان/أبريل، ترأسته كل من كندا وفرنسا والولايات المتحدة، وكان الغرض منه تشجيع وتيسير مشاركة جهات مانحة محتملة في الشراكة العالمية. وقد عرضت روسيا أمام المانحين المحتملين مشاريع التعاون الممكنة بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية وتفكيك الغواصات المعطلة. وأبلغ هؤلاء بالطبيعة الشاملة للشراكة وعرض عليهم، بعد أن وافقوا على وثائق كاناناسكيس، أن يعلنوا رسمياً اهتمامهم وعزمهم على الإسهام. وأشارت الرئاسة إلى أن مجموعة البلدان الثمانية مستعدة للاعتراف رسمياً بالمانحين الجدد إبان مؤتمر قمة إيفيان. كما أخطر المانحون الجدد المحتملون بإمكانية عقد اجتماعات لفريق الشراكة الموسعة على هامش اجتماعات فريق كبار موظفي المجموعة، في انتظار صدور قرار يحدد الهياكل المقبلة. وأخيراً، نظمت الولايات المتحدة اجتماعاً إعلامياً مشاهداً مع البلدان المهتمة عقد في ٢٥ نيسان/أبريل في واشنطن.

وإذا كانت الشراكة العالمية تركز في بادئ الأمر على مشاريع في روسيا، كما أعلن رؤساء الدول والحكومات، فإنه يمكن توسيع نطاقها لتشمل بلداناً أخرى أعضاء مستعدة لاعتماد وثائق كاناناسكيس، ولا سيما وثائق الاتحاد السوفياتي السابق. وعبر رؤساء الدول والحكومات عن استعداد مجموعة البلدان الثمانية لإجراء مفاوضات مع تلك البلدان. وقد قدمت أوكرانيا طلباً رسمياً في هذا الاتجاه. وبعد أن ناقش فريق كبار الموظفين المسألة، أعطى موافقته المبدئية مذكراً بأن الشراكة لا تزال في مرحلتها الأولى، أي أنها تركز على المشاريع الروسية. وأعلنت الرئاسة أنها مستعدة للدخول في مناقشات تمهيدية مع البلدان الأعضاء الجديدة الراغبة في تبني وثائق كاناناسكيس بغية تحضير انضمامها المقبل إلى الشراكة. وهذا، وإن بعض الشركاء يديرون مشاريع تتعلق بأهداف الشراكة، خارج روسيا، في بعض دول الاتحاد السوفياتي السابق. وإذا كان كبار الموظفين قد أكدوا على أهمية اعتماد مبادئ عدم الانتشار على الصعيد العالمي، فإنهم حرصوا على إبراز الدور الأساسي الذي تقوم به الشراكة العالمية وإعلام بلدان أخرى والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بأهدافهم وبالنشاط التي يضطلعون بها في إطار اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي إطار أجهزة أخرى. وفي هذا الصدد، أعربوا عن ترحيبهم بمشروع الاتحاد الأوروبي الرامي إلى تنظيم

مؤتمر برلماني في عام ٢٠٠٣ عن الشراكة العالمية. هذا المؤتمر، المزمع عقده في ستراسبورغ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، يحظى بالدعم الكامل من شركاء مجموعة البلدان الثمانية ورئاستها ومن الرئاسة المقبلة للاتحاد الأوروبي الذين يعتبرون الحدث فرصة مهمة لتقديم معلومات عن الشراكة العالمية إلى البرلمانين الذين يعد دعمهم لتمويل المبادرة أساسياً للسنوات العشر المقبلة.

ويشير كبار الموظفين في ملخص الأنشطة الذي يعرض ما جرى خلال السنة المنقضية منذ كاناناسكيس إلى التقدم المحرز في تنفيذ المبادئ التوجيهية وفي المشاريع الجديدة، والالتزامات المالية، وأنشطة الانفتاح، مع الاعتراف بوجوب مواصلة العمل في هذه الميادين. وسيستمر فريق كبار الموظفين في مراعاة ومتابعة جميع وثائق كاناناسكيس في إطار عملية شاملة منتظمة بغية التوصل إلى نتائج مهمة.

الشراكة العالمية لمجموعة البلدان الثمانية ضد انتشار

أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من مواد

خطة عمل مجموعة البلدان الثمانية

إن الشراكة العالمية ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من مواد، التي طرحناها السنة الماضية أثناء مؤتمر قمة كاناناسكيس، قد حققت منذ سنة تقدماً كبيراً صوب بلوغ أهدافها: منع الإرهابيين ومن يؤوونهم من اقتناء أو صنع أسلحة نووية وكيماوية وإشعاعية وبيولوجية وقذائف، وما يتصل بها من مواد وعتاد وتكنولوجيا.

وبفضل عزمنا، أحرز تقدم كبير في المجالات التالية:

- أعلن الشركاء عن مساهمات كبيرة من أجل الوفاء بالالتزامات التي قطعوها في كاناناسكيس بشأن جمع مبلغ يصل إلى ٢٠ مليار دولار في غضون السنوات العشر القادمة.
- اتخذت الحكومة الروسية قرارات، تم الترحيب بها، تسمح بتنفيذ المبادئ التوجيهية، ولا سيما إعفاء برامج المساعدة من جميع الضرائب والرسوم وغيرها من التكاليف. كما أن سائر المبادئ التوجيهية قد عولجت هي الأخرى معالجة معمقة.
- إن الاتفاق بشأن البرنامج المتعدد الأطراف الخاص بالبيئة النووية في روسيا الذي أبرم مؤخراً مثال على التقدم الكبير المحرز بغية ترجمة مبادرة الشراكة إلى واقع.
- شرع جميع الشركاء بعزم في تحديد مشاريع للتعاون؛ فقد بدأ تنفيذ بعض المشاريع المهمة وانتهى إعداد بعضها الآخر، وذلك وفقاً للأولويات المحددة في كاناناسكيس.

- شرع في بعض أنشطة الانفتاح في اتجاه بلدان غير أعضاء في مجموعة البلدان الثمانية بغية توعيتها ودعوها إلى المشاركة والسماح لها بالمساهمة؛ وعليه، فإن بولندا والسويد وسويسرا وفنلندا والنرويج قد أعربت عن اهتمامها بالانضمام إلى الشراكة بصفتها بلداناً مانحة.
- وإنما ملتزمون بإدارة برنامج مكثف بغية مواصلة تنفيذ المبادرة وتحقيق تقدم كبير حتى انعقاد مؤتمر القمة القادم. وتتلخص أهدافنا في الآتي:
- مواصلة الجهود الرامية إلى اعتماد مبادئ عدم الانتشار على الصعيد العالمي.
- الوفاء بالالتزام الذي قطعناه في كاناناسكيس والقاضي بجمع ما يصل إلى ٢٠ مليار دولار في غضون السنوات العشر القادمة، بما في ذلك بفضل مساهمات المانحين الجدد أو التزامات الشركاء الإضافية.
- تطوير المشاريع تطويراً كبيراً على أساس الأعمال المنجزة واتفاقات التنفيذ وتخطيط إدارة المشاريع وتأمين التقدم المنتظم للمشاريع الجارية. وسنستمر خلال السنة المقبلة في تقييم التقدم المحرز في طرح المشاريع وتنفيذها؛ والإشراف على التنسيق فيما بينها، والتحقق من الأولويات، وتجنب الثغرات وحالات الازدواج وتقييم تطابقها مع أهداف الأمن الدولي وفقاً لأولوياتنا.
- تخطي صعوبات التنفيذ المتبقية ودراسة التطبيق العملي للمبادئ التوجيهية مع مراعاة ضرورة معاملة الشركاء معاملة موحدة بغية تجسيد النهج التعاوني الذي تبنيناه.
- توسيع نطاق الشراكة العالمية لتشمل بلداناً مانحة أخرى لا تنتمي إلى مجموعة البلدان الثمانية وترغب في اعتماد وثائق كاناناسكيس. وفي الوقت الذي لا نزال نركز فيه على المشاريع في روسيا، نمنح الرئاسة ولاية لكبي تفتح مناقشات تمهيدية مع البلدان المستفيدة الجديدة أو الحالية، بما فيها بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، المستعدة لاعتماد وثائق كاناناسكيس، كما فعلت أوكرانيا.
- توعية المنظمات الأخرى والنواب البرلمانيين والأوساط المختلفة بأهمية الشراكة العالمية.

مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل: أمن المصادر المشعة

إعلان صادر عن مجموعة البلدان الثمانية

نحن رؤساء دول وحكومات البلدان الديمقراطية الصناعية الكبرى الثمانية وممثلي الاتحاد الأوروبي قد اعتمدنا، في كاناناسكيس، ستة مبادئ، وأعلننا الشراكة العالمية لمنع الإرهابيين أو من يؤوونهم من الحصول على

أسلحة ومواد الدمار الشامل. واليوم، في إيفيان، وفي إطار إعلان محدد جديد لالتزامنا بهذه المبادئ، قد اتفقنا على تحسين أمن المواد المشعة. والمصادر المشعة موجودة في الحياة اليومية ولها تطبيقات مفيدة في ميادين الطب والزراعة والبحث والصناعة. وبعض المصادر التي تفتقر إلى حماية سليمة تشكل تهديدا حقيقيا، حيث يمكن أن يتلاعب بها إرهابيون لصنع جهاز لتشتيت الإشعاعات أو "قنبلة قدرة". ونحن نلتزم بتطبيق معايير صارمة لمنع وقوع المصادر المشعة في يد الإرهابيين. ونحث كافة البلدان على اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الإطار التنظيمي المتعلق بالرقابة على المصادر ذات الخطورة الكبيرة في أقاليمها. وفي هذا السياق، نرحب بالمبادرات التي اتخذتها مجموعة البلدان الثمانية والاتحاد الأوروبي والتي ترمي إلى وضع إطار قانوني مناسب لتحقيق هذا الهدف.

ونرحب كذلك بنتائج المؤتمر المعني بأمن المصادر المشعة لعام ٢٠٠٣. ونسلم أيضا بالدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مكافحة الإرهاب الإشعاعي، ونؤيد جهودها الرامية إلى وضع معايير دولية تكفل على المدى الطويل أمن ومراقبة المصادر المشعة ذات الخطورة الكبيرة. ولقد قررنا اتخاذ الإجراءات التالية لتعزيز ومساندة أنشطة الوكالة، ولوضع المصادر المشعة في منأى عن الإرهابيين. وسوف تضطلع مجموعة البلدان الثمانية بما يلي:

١ - تحديد عناصر مدونة قواعد السلوك التي أعدتها الوكالة بشأن سلامة وأمن المصادر المشعة، والتي من شأنها أن تحول إلى أقصى حد دون حصول الإرهابيين أو من يقومون بإيوائهم على المصادر المشعة ذات الخطورة الكبيرة.

٢ - النظر في صياغة توصيات بشأن كيفية تطبيق هذه العناصر على الصعيد الوطني. وقد تتضمن هذه العناصر، عند الاقتضاء، ما يلي:

١-٢ سجلات وطنية لتحديد أماكن المصادر؛

٢-٢ برامج لاستعادة المصادر اليتيمة، أي المجهولة الصاحب؛

٢-٣ تنظيمات وطنية لقصر تصدير المصادر ذات الخطورة الكبيرة على البلدان التي توجد لديها نظم رقابة فعالة؛

٢-٤ شروط بشأن إبلاغ الدول المتلقية للصادرات؛

٢-٥ تدابير وطنية لإخضاع سرقة المصادر المشعة أو إساءة استخدامها للمحاكمة الجنائية؛

٢-٦ تدابير لتوفير الحماية "المادية" ومراقبة سبل الوصول على المستوى الوطني؛

- ٢-٧ قوانين وطنية لكفالة القيام، على نحو آمن ومضمون، بالتخلص من المصادر المستهلكة والمختومة التي تتسم بخطورة كبيرة.
- ٣- العمل على التوصل إلى اتفاق بشأن هذه التوصيات بحلول موعد اجتماعنا القادم عام ٢٠٠٤، وتنفيذها لاحقاً.
- ٤- تشجيع كافة البلدان على تعزيز إجراءات الرقابة على المصادر المشعة ومراعاة مدونة قواعد السلوك بعد إكمال نصها المنقح والموافقة عليه.
- ٥- تعزيز التعاون الدولي في مجال تحديد مواقع المصادر المشعة ذات الخطورة الكبيرة واستعادتها وتأمينها.
- ٦- دعم وتشجيع برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي من شأنها تحسين أمن المصادر المشعة، بما في ذلك توفير موارد إضافية، عند الاقتضاء، لصندوق الأمن النووي من أجل مساندة تطبيق مدونة قواعد السلوك والتوصيات المتصلة بضمان تطبيقها.
- ٧- الاشتراك مع الوكالة في تنظيم مؤتمر دولي في عام ٢٠٠٥، بفرنسا، من أجل مواصلة مناقشة مشكلة المصادر المشعة وزيادة التوعية بها، إلى جانب تقييم أوجه التقدم المحرزة في مجال تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي المعني بأمن المصادر المشعة لعام ٢٠٠٣.
- ٨- مواصلة العمل بشأن هذه المسألة، فضلاً عن استعراض تنفيذ خطة العمل، بصيغتها الواردة في المرفق التقني لهذا الإعلان، وذلك في اجتماع مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية في عام ٢٠٠٤.

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل: تأمين المصادر المشعة

خطة عمل مجموعة البلدان الثمانية

١- الخلفية

ما فتئت المخاطر المتصلة بالمصادر المشعة موضوع اهتمام مطرد منذ سنوات عديدة، وخاصة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيما يتعلق بالأمن وبالحوادث الإشعاعية المحتملة. غير أن يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ سلط الضوء على الخطر الذي يفرضه استعمال مصادر مشعة قوية في أغراض مشوبة بالأحقاد أو في مقاصد إرهابية، مما يعني تعريض السكان للإشعاعات أو استخدام مصدر أو أكثر في جهاز للتشتيت الإشعاعي.

وفي أي من هاتين الحالتين، قد يؤدي هذا إلى آثار نفسية بالغة على السكان، بما يتجاوز إلى حد كبير العواقب الإشعاعية أو الكيميائية الفعلية التي تكون محدودة في حد ذاتها. ومن ثم، فإن من الواجب على المجتمع الدولي الاهتمام بمسألة أمن هذه المصادر.

٢ - نهج مجموعة البلدان الثمانية

إن مجموعة البلدان الثمانية تسلم بأن ثمة حاجة حيوية إلى تعزيز الترتيبات المتعلقة بمنع الإرهاب باستخدام المواد الإشعاعية، ومن ثم، فإنها ترغب في إعطاء زخم سياسي قوي للنظر في هذه المسألة. ومؤتمر قمة إيفيان يتيح فرصة أمام المجموعة كي تعرب على أعلى مستوى عن إدراك المجتمع الدولي لهذه المشكلة، وتؤكد من جديد مساندتها لأعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الميدان، وتدعو الدول إلى العمل من أجل تحسين أمن وسلامة المصادر التي تنتجها أو تمتلكها أو تستخدمها أو تستوردها أو تصدرها وأن تستحدث نهجا، على المديين المتوسط والطويل، يرمي إلى تعزيز أمن هذه المصادر، فضلا عن آليات للتعاون فيما بين الدول.

وترحب مجموعة البلدان الثمانية بالمبادرات التي اتخذتها بلدان المجموعة والاتحاد الأوروبي، والتي تستهدف وضع إطار قانوني لتسجيل وإدارة ومراقبة المصادر المشعة. ومن الممكن لهذا العمل، الذي سيجري في سياق تعاون وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن يقدم مساهمة هامة لجهود المجتمع الدولي في هذا المجال.

إن استخدام المصادر المشعة يفضي إلى منافع كبيرة في إطار العديد من التطبيقات السلمية (بما فيها الطب والزراعة والبيئة والصناعة، وما إلى ذلك). وفي ضوء إدراك مجموعة البلدان الثمانية لضعف كثير من الدول في مجال مراقبة ورصد المصادر المستخدمة في هذه التطبيقات، حددت المجموعة النهج التالي من أجل تعزيز سلامة وأمن المصادر المشعة:

٢-١ دعم أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية

إن مدونة قواعد السلوك المتعلقة بسلامة وأمن المصادر المشعة تعد جانبا أساسيا من عمل الوكالة. وتشجع مجموعة البلدان الثمانية أكبر عدد من الدول على احترام المبادئ الواردة في هذه المدونة عندما يتم تنقيح نصحها واستكمالها واعتماده، بغية تحسين النظم الوطنية الخاصة بمراقبة هذه المصادر. وتؤكد المجموعة تأييدها السياسي للوكالة فيما يتصل بتنفيذ عملها في هذا المجال. وهي تتعهد بتشجيع تطبيق مدونة قواعد السلوك، بشكل فردي أو جماعي، عندما يتم تنقيح نصحها واستكمالها واعتماده، كما أنها تشجع الدول على التماس مساعدة الوكالة في هذا المضمار (انظر الوثيقة ١ - "دعم أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية").

٢-٢ مساندة أكثر الدول عرضة للتأثر

تعمل دول مجموعة الثمانية، على نحو فردي أو تشاركي، ولا سيما مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل مساعدة أكثر الدول عرضة للتأثر في اتخاذ الخطوات اللازمة لتحديد جميع مصادر الإشعاعات القوية بإقليمها وإدارتها على نحو مأمون، بما يتضمن البحث عن المصادر التي لم تعد تخضع لرقابة تنظيمية وتأمينها. وهي تقيّم بالبلدان الأخرى، التي تنتج أو تصدر مواد شديدة الإشعاع أن تتصرف على هذا النحو. وهي ستبادل المعلومات والمشاورات من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا المجال.

٣-٢ الآليات المتعلقة بمراقبة المصادر المشعة

تتعهد مجموعة البلدان الثمانية بالاضطلاع بدراسة طويلة الأجل لوسائل تعزيز مراقبة المصادر المشعة، إلى جانب التعاون الدولي في هذا المجال. ومن المقرر النظر في التوجهات التالية بوجه خاص:

٢-٣-١ - العمل على إعلان التزامات سياسية من جانب الدول التي تنتج أو تحوز أو تستخدم أو تستورد أو تصدر مصادر مشعة باحترام "مبادئ إدارة المصادر المشعة على نحو سليم ومأمون"، المستوحاة من المواد ذات الصلة الواردة في مدونة قواعد سلوك الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر الوثيقة ٢ - "الالتزامات السياسية الواقعة على الدول المنتجة والمصدرة والحائزة للمصادر المشعة").

٢-٣-٢ - تحديد عناصر مدونة قواعد السلوك المستكملة، التي تتصل إلى أقصى حد بمنع الإرهاب، وتشجيع تنفيذها في العالم بأسره. وهذه قد تتضمن السجلات الوطنية للمصادر المشعة، والتدابير المتخذة على الصعيد الوطني لملاحظة كل من يقوم بسرقة هذه المصادر أو إساءة استعمالها ملاحقة جنائية، وإجراءات الحماية المادية ومراقبة سبل الوصول على الصعيد الوطني (انظر الوثيقة ٣ - "توصيات للدول بشأن أمن المصادر المشعة").

٤-٢ المؤتمر الدولي المعني بأمن المصادر المشعة

ترحب مجموعة البلدان الثمانية بنجاح المؤتمر الدولي المعني بأمن المصادر المشعة، الذي عقد بفيينا في الفترة من ١١ إلى ١٣ آذار/مارس من هذا العام، والذي أكد في نتائجه ضرورة تحسين مراقبة وأمن المصادر المشعة على الصعيد الوطني، وطالب باتخاذ مبادرات دولية في هذا الصدد.

وهي تؤيد ما اقترحه فرنسا من القيام، في النصف الأول من عام ٢٠٠٥، بعقد المؤتمر الدولي الرابع المعني بهذا الموضوع، في فرنسا، مع إدراج كلا الجانبين المتعلقين بسلامة وأمن المصادر المشعة، بهدف استعراض الإجراءات المتخذة ووضع منظورات للمستقبل (انظر الوثيقة ٤ - "المؤتمر الدولي المعني بسلامة

وأمن المصادر المشعة". وسيتيح هذا المؤتمر أيضا مساندة الإجراءات قيد التنفيذ (من قبيل برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف)، وتشجيع كافة الجهات الفاعلة على الصعيدين الوطني والدولي للمضني فيما تختاره من نهج.

الوثيقة ١

دعم أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية

تؤكد مجموعة البلدان الثمانية مجددا تأييدها للوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما تنهض به من أعمال لضمان سلامة وأمن المصادر المشعة وتعلن استعدادها للتعاون معها في هذا الشأن.

أخص جوانب الدعم

١- تساهم مجموعة البلدان الثمانية في تمويل صندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتتعاون مع الوكالة بتقديم مساهمات عينية في إطار برنامج الحماية من الإرهاب النووي والإشعاعي، ولا سيما في صورة انتداب الخبراء، وتنظيم برامج التدريب، والقيام عند الطلب بتقييم نظم الرقابة الوطنية لتلك المصادر، والمشاركة في حملات كشف وتأمين المصادر غير الخاضعة للرقابة وإقامة مشاريع للتعاون التقني لتقديم المعدات اللازمة للكشف عن عمليات النقل غير المشروعة للمصادر المشعة (في إطار مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد المشعة).

٢- ويؤكد أعضاء مجموعة البلدان الثمانية أنهم سيعملون، بصفة فردية وجماعية على الترويج لمدونة قواعد السلوك المتعلقة بسلامة وأمن المصادر المشعة. بمجرد الانتهاء من إعداد صيغتها المنقحة واعتمادها، ويدعون الدول إلى العمل من خلال الوكالة على ضمان تطبيقها.

٣- في حالة وقوع حوادث أو أفعال أئيمة تنطوي على أنشطة إشعاعية، ستدرس مجموعة البلدان الثمانية ما ستطلبه منها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتأمين المصادر المشعة، وعند الاقتضاء علاج من يتعرضون للإشعاع. كما ستدرس المجموعة، عند الحاجة، طلبات المساعدة في اتخاذ إجراءات وقائية (مثل البحث عن المصادر وتأمينها).

٤- ستتنظر مجموعة البلدان الثمانية في إبلاغ الوكالة بما لديها من معلومات بشأن حالات الطوارئ الخاصة التي تتعلق بمصادر إشعاعية، أو المعلومات التي يمكن أن تساعد الوكالة في معالجة حالات الطوارئ هذه عندما يطلب منها ذلك. وستدرس أيضا الطلبات المشابهة المقدمة من الدول غير الأعضاء في الوكالة.

الالتزامات السياسية الواقعة على الدول المنتجة والمصدرة والحائزة للمصادر المشعة

١ - تُستخدم المصادر المشعة في عدد كبير من التطبيقات، لا سيما الزراعة والبيئة والصناعة والطب والبحوث العلمية وما إلى ذلك. ويقدر أن في العالم ملايين عدة من المصادر المشعة من شتى الأنواع والأحجام. وأغلبها لا يشكل تهديدا خطيرا، حتى وإن استخدم في إطار الاحتياطات العادية؛ وينطبق هذا بالذات على المصادر المستخدمة في أجهزة كشف الدخان ومعايرة أدوات القياس. ولكن بعضها الآخر يتطلب تدابير أمن وسلامة صارمة بالنظر إلى نشاطها الإشعاعي الشديد. وتهدف هذه التدابير أساسا إلى منع تعرض هذه المصادر لفعل أثيرم (كالسرقة أو أعمال التخريب أو استغلالها في نشر التلوث الإشعاعي) أو تلافي الحوادث الإشعاعية. وتقدر الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجود حوالي مائة بلد خلو من الأطر التشريعية والتنظيمية اللازمة لضمان إخضاع المصادر المشعة للرقابة المناسبة.

٢ - ويتوجه رؤساء دول وحكومات مجموعة الثمانية إلى المجتمع الدولي ويناشدون دوله القيام بما يلي:

١-٢ بيان المصادر التي تحوزها كل دولة في إقليمها؛

٢-٢ اتخاذ تدابير (بمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عند الاقتضاء) من أجل تأمين جميع الموارد ذات المستوى الإشعاعي العالي؛

٢-٣ البحث عن المصادر التي يعتقد أنها مفقودة وتحديد أماكنها وتأمينها (وتعرف باسم المصادر "اليتمية").

ويمكن مواكبة هذا النهج المتوسط والطويل الأجل الذي تتبعه الدول على الصعيد الوطني بتعاون دولي يركز على أكثر الدول عرضة للتأثر. والعمل الذي تضطلع به بلدان مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي، بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ابتغاء وضع إطار قانوني يطبق على التسجيل والإدارة والرقابة المتعلقة بالمصادر المشعة يمكن أن يساهم إسهاما قيما في جهود المجتمع الدولي في هذا المجال.

٣ - يجري تكثيف المساعدات الدولية في الوقت الراهن تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد تأخذ هذه المساعدات الأشكال التالية:

١-٣ حملات للبحث عن المصادر "اليتمية" وتحديد مواقعها بناء على المعلومات التي يتم جمعها على الصعيد المحلي أو على المعلومات الواردة من جهة إنتاجها و/أو تصديرها الأصلية؛

٢-٣ تأمين هذه المصادر في مكان وجودها ونقلها في الحالات الحرجة إلى منشآت متخصصة؛

٣-٣ وضع المعدات المناسبة عند نقاط العبور على الحدود وفي المواقع الاستراتيجية بغرض الكشف عن عمليات النقل غير المشروعة للمواد المشعة.

٤- ومن الممكن الاستعانة بتمويل دولي لإيفاد بعثات المساعدة تلك التي قد يستغرق عملها فترة طويلة من الزمن (عن طريق الشراكة العالمية لمجموعة البلدان الثمانية، وصندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهيئات التمويل الأوروبية والوطنية، وما إلى ذلك).

٥- تقع على الدول المنتجة والموردة للمصادر المشعة مسؤولية خاصة بشأن سلامة وأمن هذه المصادر. وستبدأ مجموعة البلدان الثمانية، ومن بعدها الدول المنتجة والمصدرة الأخرى النظر في نوع وطبيعة الالتزام الذي يمكن للدول المنتجة و/أو المصدرة للمصادر المشعة أن تتعهد به في هذا الشأن.

ويمكن أن يأخذ هذا الالتزام صورة إعلان تتقدم به كل دولة من هذه الدول إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤكد فيه تصميمها على العمل من أجل احترام "مبادئ إدارة المصادر المشعة في ظل السلامة والأمن".

الوثيقة ٣

توصيات للدول بشأن أمن المصادر المشعة

١- تتضمن مدونة قواعد السلوك للوكالة الدولية للطاقة الذرية نقاطا تسهم إما في المحافظة على سلامة المصادر المشعة وإما في صون أمنها أو في الاثنين معا. كما أن الاستنتاجات، التي توصل إليها المؤتمر الدولي الذي عقد في فيينا في آذار/مارس ٢٠٠٣، حددت عناصر من شأنها أن تساعد في تعزيز أمن المصادر المشعة وتزيد من صعوبة حصول الإرهابيين عليها.

وتقترح مجموعة البلدان الثمانية أن تدرس الدول هذه العناصر في إطار تنفيذها لنظم الرقابة والرصد في أقاليمها.

٢- ستكلف مجموعة البلدان الثمانية فريق عمل بتحديد عناصر مدونة قواعد السلوك للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تكفل على خير وجه منع الإرهابيين من الحصول على المصادر المشعة، وتطلب إليه صياغة توصيات تؤخذ في الاعتبار على الصعيد الوطني فيما يتعلق بتنفيذ هذه العناصر، وذلك بالتشاور الوثيق مع الوكالة، على أن تراعى في هذه التوصيات نتائج المؤتمر الدولي المعني بأمن المصادر المشعة لعام ٢٠٠٣ وأن تركز بالأخص على النقاط التالية:

- ١-٢ وضع سجل وطني بغرض تحديد مكان المصادر طوال دورة حياتها؛
- ٢-٢ وضع الخطوط العريضة لإنشاء آلية وطنية لاسترداد المصادر "اليتمية" أو التي تخضع لرقابة غير سليمة في إقليمها وتأمينها؛
- ٣-٢ تحديد مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن الرقابة على تصدير هذه المصادر والشروط المحددة لتصديرها وآليات رصد هذه الصادرات (مثل الإخطارات)؛
- ٤-٢ وضع تدابير على الصعيد الوطني، عند الاقتضاء، للتصدي لاستخدام المصادر المشعة في أعمال أتيمة؛
- ٥-٢ وضع قائمة بالتدابير التي يمكن للسلطات العامة اتخاذها من أجل صون هذه المصادر وتقييد إمكانية الوصول إليها؛
- ٦-٢ وضع قائمة بالتدابير التي يمكن للسلطات العامة اتخاذها لتكثيف المصادر عند انتهاء دورة حياتها و/أو التشجيع على إعادة تدويرها؛
- ٧-٢ وضع نظام للكشف عن المصادر المشعة حال مرورها في أماكن استراتيجية مثل نقاط عبور الحدود.

الوثيقة ٤

المؤتمر الدولي المعني بسلامة وأمن المصادر المشعة

- ١ - أدى المؤتمر العالمي المعني بسلامة وأمن المصادر المشعة الذي عُقد في آذار/مارس ٢٠٠٣ في فيينا واشتركت في رئاسته روسيا والولايات المتحدة إلى البدء في عملية لتعزيز التعاون الدولي في مجال سلامة وأمن المصادر المشعة والإسراع بخطوات هذا التعاون، ولا سيما من زاوية الأمن. وهو بمثابة امتداد للمؤتمرين الدوليين السابقين المعنيين بالأمن والسلامة اللذين عقدا في ديجون (فرنسا) عام ١٩٩٨ وبوينس آيرس (الأرجنتين) عام ٢٠٠١.
- ٢ ويرجى خلال العامين القادمين تعزيز قوة الدفع السياسية التي اكتسبتها هذه القضية في عام ٢٠٠٣ (مع انعقاد مؤتمر فيينا في آذار/مارس ومؤتمر قمة إيفيان في حزيران/يونيه). ومن المقرر إعداد تقرير مرحلي عن التدابير التي ستتخذ لضمان أمن المصادر المشعة من قبل الجهات التالية:

- ١-٢ المنظمات الدولية المختصة، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة الجمركية العالمية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، واللجنة الأوروبية وما إلى ذلك؛

٢-٢ الدول على الصعيد الوطني وعلى المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف على السواء؛ والسلطات المعنية بشؤون السلامة و/أو الأمن، وهيئات الرقابة على الصادرات، وإدارة الجمارك، والهيئات أو المؤسسات العامة أو الخاصة ذات الخبرة في مجال التعامل مع المصادر المشعة (الإدارة، والكشف، والبحث، وتحديد الأماكن، والتأمين، وما إلى ذلك).

٣- وينبغي إجراء مشاورات بعد مؤتمر قمة إيفيان مع الدول الرئيسية المعنية بهدف تجسيد المبادرات التي سيبدأ العمل بها. وينبغي بخاصة تنقيح المقترحات الرامية إلى تعزيز أمن المصادر؛ وقد يقتضي ذلك بصورة خاصة صياغة توصيات على أساس التدابير الواردة في مدونة قواعد السلوك للوكالة الدولية للطاقة الذرية ونتائج المؤتمر الدولي المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٣. وينبغي أيضاً مراعاة ضرورة القيام بحملات لتأمين المصادر المشعة الخاضعة لرقابة غير جيدة والبحث عن المصادر المشعة "اليتيمة" وتحديد أماكنها وتأمينها، على أن تمويل هذه الحملات دولياً (ولا سيما في إطار الشراكة العالمية لمجموعة البلدان الثمانية، وصندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية). ويمكن عقد اجتماعات لأفرقة من الخبراء الوطنيين لمناقشة هذه القضايا في الوكالة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ وفي عام ٢٠٠٤.

٤- ستتنظم فرنسا في النصف الأول من عام ٢٠٠٥ مؤتمراً رابعاً سيعد تقريراً مرحلياً عن سير العملية التي بدأت في عام ٢٠٠٣. ويمكن لهذا المؤتمر أن يركز على العناصر التالية:

٤-١ تأييد الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الساحة الدولية بشأن المصادر المشعة (في إطار خطة عملها، ومدونة قواعد السلوك الخاصة بها، والمساعدة في الكشف عن أنشطة الاتجار غير المشروع بالمواد المشعة، وتنظيم الحملات لتحديد مواقع المصادر "اليتيمة" وما إلى ذلك)، ومساندة المبادرات التي تتخذها السلطات العامة على الصعيد الوطني، وكذلك إجراءات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف؛

٤-٢ تقييم المشاريع الرئيسية الجاري تنفيذها؛

٤-٣ إجراء تقييم مؤقت للحملات الرامية إلى تأمين المصادر الخاضعة لرقابة غير جيدة (تشمل في وقت واحد جوانب السلامة والأمن)، وحملات البحث عن المصادر اليتيمة وتحديد أماكنها وتأمينها؛

٤-٤ يجوز لجميع الجهات الفاعلة المذكورة آنفاً المعنية بهذه القضية حضور هذا المؤتمر.

تعزيز الإرادة السياسية وبناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي

خطة عمل مجموعة البلدان الثمانية

١- عرض: احتياجات ماسة في مجال تعزيز القدرات المؤسسية. لقد توحد المجتمع الدولي على مكافحة الإرهاب الدولي منذ الاعتداءات الإرهابية التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة. بيد أن الإرهاب لا يزال يمثل تهديداً خطيراً، كما تبينه سلسلة الاعتداءات التي وقعت بالخصوص خلال السنة المنصرمة في إندونيسيا وباكستان وتونس وروسيا والفلبين وكينيا والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن.

ومنذ ١١ أيلول/سبتمبر، نجحت مجموعة البلدان الثمانية وغيرها من البلدان في تعزيز تدابيرها الخاصة بها في مجال مكافحة الإرهاب بغية منع الإرهاب واستئصاله. كما أن التحالف في أفغانستان توصل إلى عدد من النتائج بالقبض على أشخاص يرتبطون بالقاعدة وتدمير معظم معسكرات تدريب هذا التنظيم. بيد أن ما تبقى من القاعدة متفرق في جميع أرجاء العالم ولا يزال يحافظ على شبكة عالمية. ولتفكيك هذه الشبكة وتحقيق أمن المجتمع الدولي، من المهم منع الإرهابيين من أن يجدوا مأوى لهم في أي مكان. ولبلوغ هذه الغاية، من الأساسي أن تدعم مجموعة البلدان الثمانية الإرادة الدولية وتعتمد إلى توعية البلدان الأخرى بالتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وبموازاة ذلك، مساعدة البلدان التي ليس لديها ما يكفي من قدرات لمكافحة الإرهاب على تعزيز تلك القدرات.

وحتى الآن، شجع كل بلد في مجموعة البلدان الثمانية، كل حسب أولوياته، البلدان على تعزيز تدابيرها في مجال مكافحة الإرهاب وساعدها على تعزيز قدراتها المؤسسية. ومن الضروري اليوم أن يكون لمجموعة البلدان الثمانية خطة مشتركة تنص على أنشطة توعية في مجال مكافحة الإرهاب وعلى المساعدة على تعزيز القدرات المؤسسية. ويسمح ذلك لمجموعة البلدان الثمانية برصد المساعدة التي تقدمها على نحو انتقائي وفعال في المجالات التي تحتاج البلدان فيها إليها أشد ما تحتاج وتجنب أي ازدواج في المساعدة التي تقدمها بلدان المجموعة، إن أمكن.

٢- استراتيجية مجموعة البلدان الثمانية في مجال تعزيز القدرات المؤسسية. يجب التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية في ميدان مكافحة الإرهاب من أجل بناء قدرات فعالة في هذا الميدان: الأول، حرمان الإرهابيين من وسائل ارتكاب أفعال إرهابية (مثل الحيلولة دون تمويل الإرهاب وإمكانية الحصول على وثائق مزورة وأسلحة)؛ والثاني، حرمان الإرهابيين من المأوى والعمل على تقديمهم إلى العدالة و/أو تسليمهم (مثلاً عبر التعجيل بإبرام اتفاقيات وبروتوكولات لمكافحة الإرهاب، ورفض دخول الإرهابيين إلى البلد وتعزيز الإدارات المكلفة بإنفاذ القوانين)؛ والثالث، إزالة مواطن الضعف أمام التهديد الإرهابي (مثلاً بتعزيز تدابير الأمن الوطني وقدرات إدارة الأزمات

وعواقبها). ومن الأساسي للسلم والأمن الدوليين أن تعزز جميع البلدان، بما فيها البلدان النامية، قدراتها في هذا الميدان. ويجب اعتبار هذه الأنشطة مكملة لمبادرات تعزيز الإدارة الرشيدة للشؤون العامة ودولة القانون وحقوق الإنسان والإصلاح القضائي، وكذا تحليل العوامل التي تسهم في ظهور الإرهاب.

وفي إطار المساعدة التي نقدمها لتعزيز القدرات المؤسسية، يمكننا استقبال متدربين من البلدان المستفيدة أو إرسال خبراء إليها أو تزويدها بالمعدات بناء على طلبها. ومن وجهة النظر هذه، قد تعني المساعدة على تعزيز القدرات المؤسسية المجالات الرئيسية التي سنأتي على ذكرها أدناه، ومن المهم أن يسهم كل عضو في مجموعة البلدان الثمانية، بحسب قدراته، بالإفادة بما لديه من دراية. وستبذل في كل مجال الجهود اللازمة لتأمين التدريب والمساعدة على تطبيق القوانين والإجراءات واللوائح. وحددت لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن المجالات التالية من أجل المساعدة على تعزيز القدرات المؤسسية:

- تشريعات مكافحة الإرهاب: المساعدة على وضع قوانين تسمح بتطبيق الاتفاقيات والبروتوكولات والقرارات، المتصلة بالأنشطة الإرهابية، على الصعيد الوطني؛
- القوانين والممارسات المالية: المساعدة على صياغة وتنفيذ القوانين واللوائح وقواعد الممارسات التي تصف عمليات تمويل الإرهاب بأنها جرائم جنائية، ومصادرة الأموال وتجميدها؛
- القوانين والممارسات الجمركية: المساعدة على صياغة وتنفيذ قوانين المراقبة على الحدود؛
- القوانين والممارسات في مجال الهجرة الوافدة: المساعدة على صياغة وتنفيذ قوانين بشأن مراقبة الهجرة الوافدة، تشمل بالخصوص تطبيق بعض المعايير على وثائق السفر ومنح اللجوء ووضع اللاجئ؛
- القوانين والممارسات في مجال تسليم المجرمين: المساعدة على صياغة قوانين تضع التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال تسليم المجرمين موضع التنفيذ؛
- الشرطة وغيرها من الإدارات المسؤولة عن إنفاذ القوانين: وضع إجراءات، لفائدة هذه الجهات، في مجال مكافحة الإرهاب ومساعدة قوات الشرطة الوطنية بغية مكافحة الإرهاب وكذا الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة متى كانا يتصلان بمكافحة الإرهاب؛
- مراقبة تصدير الأسلحة والاتجار غير المشروع فيها: المساعدة على صياغة قوانين ووضع إجراءات تمنع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة؛

- تدابير الأمن الوطني: المساعدة على وضع وتنفيذ تقنيات ملائمة لإدارة الأزمات وعواقبها، وتدابير أمنية في مجال الطيران ووسائل النقل وحماية البنى التحتية الحيوية.
- ٣- خطة عمل مجموعة البلدان الثمانية: تعزيز الإرادة السياسية وتطوير قدرات مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي
- ٣-١ ستدعم مجموعة البلدان الثمانية لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس أمن الأمم المتحدة بأن تقوم بما يلي:

- السهر على أن تكون لجنة مكافحة الإرهاب مزودة بما يكفي من موظفين؛
- تصنيف البلدان والأقاليم ومجالات العمل تصنيفاً هرمياً بغية تنسيق المساعدة اللازمة للوفاء بالالتزامات المتعاهد عليها بموجب القرار ١٣٧٣ الصادر عن مجلس أمن الأمم المتحدة؛
- تحديد وسائل بعينها يتوسل بها أعضاء مجموعة البلدان الثمانية لدعم وتشجيع البلدان على الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٣٧٣ الصادر عن مجلس أمن الأمم المتحدة؛
- العمل مع لجنة مكافحة الإرهاب لتحديد الممارسات والقواعد والمعايير الدولية الجيدة؛
- دعم التدابير التي يتخذها وزراء مالية بلداننا من أجل تنسيق تدابير مكافحة تمويل الإرهاب ومن أجل العمل مع فريق العمل المعني بالإجراءات المالية الدولية بشأن غسل الأموال والمؤسسات المالية الدولية بغية معالجة مشكلة تمويل الإرهاب، وتعزيز القدرات المؤسسية وغيرها من أهداف مكافحة الإرهاب، في مبادراتها الخاصة بالتقويم والمساعدة.

٣-٢ وبلوغ هذه الغاية، تنشئ مجموعة البلدان الثمانية "فريق العمل لمكافحة الإرهاب":

- تنشئ مجموعة البلدان الثمانية فريق العمل لمكافحة الإرهاب الذي سيكلف بتعزيز الإرادة السياسية وتنسيق المساعدة على تعزيز القدرات المؤسسية بحسب الحاجة. وسوف تدعى دول أخرى، مانحة أساساً، إلى الانضمام إلى الفريق. ويدعى ممثل للجنة مكافحة الإرهاب إلى اجتماعات الفريق. كما يدعى إلى تلك الاجتماعات ممثلون لوكالات الأمم المتحدة المعنية والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات الإقليمية والوظيفية (وسيعقد أول اجتماع بحلول ١٥ تموز/يوليه)؛

○ يقدم أعضاء فريق العمل لمكافحة الإرهاب التمويل والخبرة وإمكانات التدريب، ويركزون أنشطتهم على المجالات والبلدان التي يمتلكون الخبرة بشأنها.

٣-٣ سيحلل فريق العمل لمكافحة الإرهاب الاحتياجات ويرتبها ترتيباً هرمياً ويطور عملية تقديم المساعدة في مجال تعزيز القدرات على مكافحة الإرهاب على النحو التالي:

○ فحص الطلبات وتحليل الاحتياجات في مجال تعزيز القدرات (بحلول الاجتماع الثاني للفريق المقرر عقده في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر) وترتيب تلك الاحتياجات ترتيباً هرمياً؛

○ تبادل أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الاحتياجات التي تكون قد حددتها بعثات التقييم التي يجريها أعضاء الفريق؛

○ عقد اجتماعات للتنسيق بين البعثات الدبلوماسية للبلدان الأعضاء في الفريق في البلدان المستفيدة ذات الأولوية، مع إشراك المسؤولين الحكوميين في إدارات الاستقبال المكلفين بتقديم المساعدة في مجال تعزيز القدرات؛

○ السعي إلى تطوير المساعدة والتنسيق في مجال تعزيز القدرات على مكافحة الإرهاب (بحلول مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٤)؛

○ تقديم تقارير عن تعزيز القدرات القائمة والمتوقعة مرتين في السنة، على أن تحال تلك التقارير على لجنة مكافحة الإرهاب؛

○ تحديد حالات التنفيذ الناجحة لتدابير تعزيز قدرات مكافحة الإرهاب بغية التعريف بأفضل الممارسات واستخلاص العبر (بحلول الاجتماع الثاني للفريق قبل ١٥ تشرين الأول/أكتوبر)؛

○ تسهيل المبادرات المشتركة للأعضاء في بعض البلدان.

٤-٣ سيطور فريق العمل لمكافحة الإرهاب المساعدة الإقليمية على النحو التالي:

○ تشجيع برامج المساعدة الإقليمية ولا سيما تقديم المساعدة بواسطة مراكز التدريب الإقليمية التي ترعاها جهات مانحة (بحلول مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٤)؛

○ تبادل المعلومات المتاحة عن أفضل أنواع التدريب النظري والعملي بشأن مكافحة الإرهاب (بحلول الاجتماع الأول للفريق وفي موعد أقصاه ١٥ تموز/يوليه) وتحديد أهم المحاور التي يمكن أن تتطرق إليها مراكز التدريب الإقليمية (بحلول الاجتماع الثاني للفريق قبل ١٥ تشرين الأول/أكتوبر)؛

○ السعي إلى تلبية الاحتياجات الإقليمية في مجال المساعدة التي لم يتم الوفاء بها بعد (بحلول مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٤).

٣-٥ ستكتشف مجموعة البلدان الثمانية جهودها في مجال توعية البلدان الأخرى والمنظمات الإقليمية والوظيفية على النحو التالي:

○ مواصلة تنفيذ إجراءات المجموعة لدى البلدان التي ليست أطرافاً في جميع الاتفاقيات وجميع البروتوكولات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب بغية تشجيعها على أن تصبح أطرافاً وتسريع تنفيذ التدابير المطلوبة على الصعيد الوطني؛

○ تنظيم أنشطة توعية، على المستويين الثنائي والجماعي، بعقد اجتماعات للخبراء وحلقات دراسية بغية التعريف بمزايا إبرام اتفاقيات وتوفير المعلومات التقنية من أجل التنفيذ (من المتوقع تقديم المشروع قبل انعقاد الاجتماع الأول للفريق)؛

○ على أساس اجتماع ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ بين لجنة مكافحة الإرهاب والمنظمات الإقليمية، تحديد الدور والمسؤوليات المعينة للمنظمات الإقليمية والوظيفية بالتشديد على مواطن قوتها مع تلافي التداخل؛

○ الطلب إلى المنظمات الإقليمية والوظيفية أن تشجع أعضائها على تطبيق القرار ١٣٧٣ تطبيقاً فعالاً؛

○ تشجيع المنظمات الإقليمية والوظيفية على وضع أفضل الممارسات والقواعد والمعايير التي تسمح بتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في القرار ١٣٧٣؛

○ توعية مجموعة البلدان الثمانية للمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الوظيفية مثل المنظمة الجمركية العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية من أجل مناقشة مجالات الاهتمام المشتركة بغرض تمويل عملية تعزيز القدرات على مكافحة الإرهاب وتقديم المساعدة في هذا المجال.

ستقدم رئاسة مجموعة البلدان الثمانية تقريراً إلى مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٤.

استنتاجات الرئاسة

استنتاجات الرئاسة

إيفيان، ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

لقد اجتمعنا في إيفيان في مؤتمر القمة الذي يعقد سنوياً، ونحن واثقون، بفضل جهودنا المشتركة، من قدرتنا على مواجهة التحديات المتمثلة في النمو والتنمية المستدامة والأمن. إن المناقشات التي أجريناها مع زعماء بلدان ناشئة ونامية (البرازيل والجزائر وجنوب أفريقيا والسنغال والصين وماليزيا ومصر والمكسيك والمملكة العربية السعودية ونيجيريا والهند)، وكذا مع رئيس الاتحاد السويسري ومسؤولي الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، قد سمحت لنا بتبادل وجهات النظر بشأن موضوع النمو والتعاون الدولي. وقدمت مقترحات جديدة من شأنها أن تغذي أعمالنا. وقد اتخذنا القرارات التالية.

١ - تعزيز النمو العالمي

الاقتصاد الكلي، والإصلاحات الهيكلية، والتجارة، واقتصاد سوق جاد. إن اقتصاداتنا تتعرض لتحديات عديدة. بيد أن بعض المخاطر الكبيرة قد تلاشت وشروط الانتعاش قد حلت. ونحن واثقون مما تنطوي عليه اقتصاداتنا من إمكانات للنمو. ونؤكد مجدداً التزامنا بالتعاون المتعدد الأطراف، وتحقيق الأهداف المحددة في إطار برنامج الدوحة من أجل التنمية واحترام الجدول الزمني المحدد في ذات الإطار، كما تشير إلى ذلك خطة عملنا في مجال التجارة. ونؤكد مجدداً التزامنا بتنفيذ سياسات رشيدة في مجال الاقتصاد الكلي لدعم النمو، مع تأمين الاستدامة الداخلية والخارجية لاقتصاداتنا. وتتمثل مسؤوليتنا المشتركة في تنشيط نمو اقتصاداتنا والإسهام بالتالي في تعزيز الاقتصاد العالمي. ولبلوغ هذا المرمى، يجب إيلاء أهمية متزايدة للإصلاحات الهيكلية وإعادة تنشيط اقتصاداتنا. وإننا نؤكد مجدداً التزامنا بما يلي:

- تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في أسواق العمل والمنتجات ورؤوس الأموال؛
- إصلاح نظم التقاعد والصحة في بلداننا من أجل الوقوف في وجه التحدي المشترك المتمثل في شيخوخة السكان؛

- تحسين الإنتاجية بالمراهنة على التعليم والتدريب طوال العمر وبإيجاد بيئة صالحة لازدهار روح المقاول، وبتشجيع المنافسة وحث الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص على الاستثمار في المعرفة والإبداع؛

- تعزيز ثقة المستثمرين بتحسين إدارة الشركات وانضباط الأسواق والشفافية؛

- تأييد المبادئ الواردة في الإعلان الذي أصدرناه بعنوان "لنعمل من أجل النمو واقتصاد سوق جاد" والذي يقترن بإجراءات محددة ترمي إلى تحسين الشفافية ومحاربة الفساد على أفضل وجه، بما في ذلك مبادرة بشأن الصناعات الاستخراجية.

منع وقوع الأزمات المالية وحلها. لقد رحبنا بالتقدم المحرز خلال السنة المنقضية من أجل تعزيز الإطار الدولي لمنع حدوث الأزمات المالية وحلها بغية الارتقاء بمستوى استثمارات القطاع الخاص في البلدان الناشئة. وينبغي لصندوق النقد الدولي أن يستمر في تحسين أنشطته في مجال المراقبة عبر توسيع نطاقها وجعلها أكثر استقلالية ومسؤولية وشفافية. كما ينبغي له أن يواصل أعماله بخصوص المسائل المتصلة بإعادة هيكلة الديون السيادية. وسنتعامل، من جانبنا، على نحو أكثر صرامة لدى رصد التمويل العمومي.

وسنيسر اعتماد شروط العمل الجماعي بشكل سريع ومعهم باستنادنا إلى التدابير الملموسة التي سبق أن اتخذتها بلدان عدة. ونرحب بالمبادرات التي اتخذتها بلدان الإصدار والقطاع الخاص والحكومات من أجل وضع مدونة لقواعد السلوك نأمل أن تحقق تقدماً سريعاً.

ونرحب بتوصل وزراء مالية بلداننا إلى اتفاق بشأن نهج جديد "معد حسب الطلب" من أجل الاستجابة، في إطار نادي باريس، لمشاكل مديونية البلدان غير المؤهلة للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونأمل أن يقدم "نهج إيفيان" هذا حلاً أدوم لمشاكل القدرة على تحمل الديون، مع تجديد التأكيد على أن إعادة هيكلة الديون يجب أن تكون الملاذ الأخير.

وننتظر باهتمام نتائج الأعمال الجارية الرامية إلى تعزيز الإطار الدولي لمنع الأزمات المالية وحلها.

- ٢ - تعزيز التنمية المستدامة

لقد ركزنا على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف جوهانسبرغ التي تمت الموافقة عليها على الصعيد الدولي في المجالات التالية:

أفريقيا. إن مناقشاتنا مع رؤساء كل من الجزائر وجنوب أفريقيا والسنغال ونيجيريا، الأعضاء في لجنة توجيه برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أوضحت إرادتنا المشتركة أن نسهم في تنمية أفريقيا. وقد وافقنا على التقرير الذي أعده ممثلونا الشخصيون المعنيون بأفريقيا. واتفقنا على توسيع نطاق الحوار مع رؤساء الدول الأفريقية بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبشأن خطة عمل مجموعة البلدان الثمانية من أجل أفريقيا. وندعو البلدان المهتمة والمؤسسات الدولية المختصة إلى تعيين ممثلين رفيعي المستوى من أجل الانضمام إلى هذه الشراكة. وسنعمد إلى إجراء تقويم مشترك للتقدم المحرز في خطة عملنا على أساس تقرير في موعد أقصاه عام ٢٠٠٥.

المجاعة. لقد أخذنا على عاتقنا تلبية الاحتياجات الملحة في مجال المساعدة الغذائية واتفقنا على التدابير التي يجب اتخاذها لتحسين آليات الوقاية من المجاعة والأمن الغذائي في الأجل الطويل، وذلك من أجل التقليل من مخاطر المجاعة التي يعاني منها ملايين الناس، ولا سيما في أفريقيا.

الماء. امتداداً للمنتدى العالمي للمياه المنعقد في كيوتو، اعتمدنا خطة عمل من شأنها أن تعزز بلوغ أهداف الألفية وأهداف جوهانسبرغ المتمثلة في خفض عدد الأشخاص المحرومين من الماء الصالح للشرب ونظم الصرف إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

الصحة. اتفقنا على التدابير التالية:

- تعزيز الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وكذا التدابير المتعددة الأطراف والثنائية الأخرى، ولا سيما عبر المشاركة في المؤتمر الدولي للمانحين والشركاء الذي سيعقد في باريس في تموز/يوليه؛
- تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والأدوية ووسائل العلاج بأثمان معقولة، في البلدان الفقيرة؛
- تشجيع البحث في مجال الأمراض التي تؤثر في البلدان النامية خاصة؛
- جمع الأموال الإضافية اللازمة للقضاء على شلل الأطفال بحلول عام ٢٠٠٥؛
- تحسين التعاون الدولي من أجل مكافحة الأوبئة الجديدة مثل مرض التهاب الرئوي الحاد (سارس).

تمويل التنمية. لقد جددنا تأكيد التزامنا بمواجهة تحدي الفقر في العالم وكذا دعمنا لأهداف الإنمائية وتوافق آراء مونتيري. وأشرنا إلى أن تحقيق تلك الأهداف الطموحة يقتضي من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء بذل جهود ضخمة، ولا سيما زيادة الموارد المالية. وقد رحبنا بالتقرير عن مناقشات وزراء مالية بلداننا بشأن زيادة مواردنا وأدواتنا التمويلية. ونطلب إليهم أن يقدموا تقريراً في أيلول/سبتمبر عن المشاكل التي تطرحها الأدوات التمويلية، ولا سيما مقترح المرفق الدولي للتمويل.

الدين. لقد جددنا التأكيد على دعمنا لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي طرحت إبان مؤتمر القمة الذي عقدناه في كولونني (Cologne). ومنذ مؤتمر قمة كاناناسكيس، حيث أعربنا عن التزامنا بتمويل حصتنا من الفجوة التمويلية التي قد تبلغ مليار دولار أمريكي، تواصل التقدم في مجال تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهناك اليوم ٢٦ بلداً من أفقر بلدان العالم تستفيد من تخفيف لعبء الدين يبلغ أكثر من ٦٠ مليار دولار أمريكي بالقيمة الاسمية. لكن، نظراً إلى الصعوبات المستمرة في مجال التنفيذ وإلى التقدم البطيء في البلدان المستفيدة في إطار المبادرة، فإننا حددنا مجالات العمل التالية ذات الأولوية:

- طلب وزراء مالية بلداننا إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يحددا، إلى أن تعقد جمعيتهما السنوية، الحواجز المعينة التي تواجه في كل بلد وكذا التدابير التي يجب اتخاذها لتخطيها، وذلك بغية تشجيع ومساعدة البلدان المؤهلة على اتخاذ التدابير اللازمة من أجل استكمال عملية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛
- لم يقبل جميع الدائنين من القطاعين العام والتجاري بعد، المشاركة في المبادرة. وطلبنا بإلحاح إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تكثيف جهودهما من أجل ضمان المشاركة الكاملة لجميع الدائنين. ويجب أيضاً التماس خيارات جديدة تسمح بالاستجابة للرهانات المرتبطة بالنزاعات القانونية؛
- في كاناناسكيس، كنا قد التزمنا بتلبية الحاجة إلى تمويل الصندوق الاستثماري للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ورحبنا بالتقدم المحرز منذئذ في مجال تحقيق هذا الالتزام بفضل مساهمات بلغت ٨٥٠ مليون دولار أمريكي أعلن عنها في باريس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وسنقرب احتياجات الصندوق الاستثماري من التمويل؛
- جددنا التأكيد على هدف ضمان القدرة، في الأجل الطويل، على تحمل ديون البلدان المشمولة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مع ملاحظة أن هذه البلدان ستظل معرضة لصدمات خارجية حتى بعد مرحلة الإنجاز. وفي هذا السياق، طلبنا إلى وزراء مالية بلداننا أن يدرسوا،

بحلول أيلول/سبتمبر، الآليات التي تسمح بتشجيع الحكم السديد، وكذا المنهجية المستعملة لحساب مدى تخفيف عبء الدين الإضافي في مرحلة الإنجاز، على أساس تقديرات التكلفة الحالية. ومن الجدير بالدراسة أيضاً آليات السوق وغيرها من الوسائل الفعالة التي تسمح بالتصدي لأثر تقلبات أسعار المواد الأولية على البلدان المنخفضة الدخل؛

- الإدارة عن طريق الاتصال المباشر بالحاسوب. لقد رحبنا بالأعمال الجارية في مجال الإدارة عن طريق الاتصال المباشر بالحاسوب التي ترمي إلى تعزيز الفعالية والشفافية في البلدان النامية، ونعمل على زيادة عدد البلدان المستفيدة.

أمن الإنسان. أحطنا علماً بتقرير لجنة أمن الإنسان الذي قدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة. اعتمدنا خطة عمل عن هذا الموضوع تشمل المجالات الثلاثة التالية:

- رصد الكرة الأرضية؛

- طاقة أنظف وأفضل، ومكافحة تلوث الغلاف الجوي وتغير المناخ؛

- الزراعة والتنوع الأحيائي.

إن بلدان المجموعة التي صادقت على بروتوكول كيوتو تؤكد مجدداً عزمها على أن يدخل حيز التنفيذ.

الاستغلال غير المشروع للغابات. لقد أكدنا عزمنا مجدداً على تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى حل هذه المشكلة من أجل استغلال الغابات استغلالاً مستداماً.

البيئة البحرية والأمن البحري. لقد وافقنا على خطة عمل تهدف إلى تقليص التهديد المتمثل في الإفراط في استغلال الموارد الحيوانية والنباتية البحرية وتعزيز الأمن البحري.

السلامة النووية. طبقاً لإعلان كاناناسكيس الذي أصدرناه، أنشأنا فريق مجموعة البلدان الثمانية المعني بالسلامة والأمن النوويين واعتمدنا الولاية المسندة إليه والمبادئ الأساسية المقبولة لدى كل واحد منا، وذلك بغية تعزيز السلامة والأمن النوويين في استعمال التكنولوجيا النووية المدنية.

٣- تحسين الأمن

لقد أحرز تقدم كبير في مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي. غير أننا نلاحظ مع القلق التهديدات التي لا تزال تمثلها الشبكات الإرهابية، مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل في بلدان عدة وما تمثله الصراعات المعلقة من مخاطر على السلم والأمن العالميين.

عدم الانتشار. اعتمدنا إعلاناً عن انتشار أسلحة الدمار الشامل وأقررنا خطة عمل بشأن منع الإرهاب الإشعاعي وأمن المصادر المشعة.

الإرهاب. اعتمدنا خطة عمل ترمي إلى تعزيز قدرات مكافحة الإرهاب وأنشأنا فريق العمل لمكافحة الإرهاب بدعم من لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وذلك بغية محاربة الجماعات الإرهابية في العالم أجمع. ومن أفضل السبل لبلوغ هذا الغرض تخفيف منابع المالية التي تغذيها. وقد أصدرنا الأوامر لوزراء المالية بتقويم التقدم المحرز وتحديد المراحل المقبلة. وتعزيزاً للتعاون الدولي في هذا المجال، طلبنا إليهم أن يجروا حواراً مع زملائهم من بلدان أخرى، ولا سيما البلدان التي يمكن لمؤسساتها المالية الرسمية أو غير الرسمية أن تشكل قنوات لذلك التمويل، أثناء اجتماعهم القادم في دبي في أيلول/سبتمبر.

سلامة النقل وأمن النظم المحمولة للدفاع الجوي. استعرضنا تنفيذ التدابير المتفق عليها في كاناناسكيس وقررنا اتخاذ تدابير جديدة بشأن شروط سلامة النقل البحري والجوي بغية التقليل من مخاطر القيام بأعمال إرهابية ضد وسائل النقل الجماعي. واتفقنا على اتخاذ إجراءات محددة ضد استعمال نظم محمولة للدفاع الجوي تستهدف الطيران المدني.

الشراكة العالمية. لقد أكدنا مجدداً عزمنا، الذي عبرنا عنه في كاناناسكيس، على منع الإرهابيين ومن يؤوونهم من الحصول على أسلحة دمار شامل. ولبلوغ هذه الغاية، بحثنا مسألة تنفيذ الشراكة العالمية ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من مواد التي طرحت العام الماضي. ورحبنا بالتقدم المحرز حتى الآن. ونحن مصممون على الاستمرار في جهودنا وتوسيع نطاقها لتحقيق ما يلي:

- الوفاء بالالتزام الذي قطعناه في كاناناسكيس والقاضي بجمع ما يصل إلى ٢٠ مليار دولار في غضون السنوات العشر القادمة؛

- وضع مشاريع ملموسة ومفيدة وطرحتها؛

- تنفيذ المبادئ التوجيهية تنفيذاً كاملاً؛

- فسح المجال أمام بلدان جديدة للانضمام إلى هذه المبادرة.

ولبلوغ هذه الغاية، وافقنا على خطة عمل الشراكة العالمية.

الأسلحة الصغيرة. نرحب بانعقاد اجتماع الدول بشأن الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة في الأمم المتحدة في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠٣.

٤- المسائل الإقليمية

العراق. رحبنا باعتماد القرار ١٤٨٣ الصادر عن مجلس أمن الأمم المتحدة بالإجماع ونشاط الاعتقاد بأنه يجب الآن بناء السلام وإعادة إعمار العراق. وهدفنا المشترك هو أن يتمتع العراق بسيادة كاملة وأن يسوده الاستقرار والديمقراطية التامّة ويعيش في سلام مع جيرانه ويسير في مسار التقدم. ونرحب بإعلان الأمم المتحدة عقد اجتماع تحضيرى لمؤتمر بشأن إعادة إعمار العراق.

إسرائيل وفلسطين. رحبنا بقبول الفلسطينيين وإسرائيل لخريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية وأكدنا عزمنا المشترك على دعم تنفيذها. كما أن مناقشاتنا أوضحت كم سيكون مستحسنًا وضع تسوية سلمية شاملة تضم سوريا ولبنان. وكلفنا الوزراء المعنيين بدراسة التدابير اللازمة في أقرب وقت ممكن لدعم خطة لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني وإعادة بنائه، بما في ذلك بواسطة حفز الاستثمار الخاص، وذلك في إطار عملية السلام في الشرق الأدنى.

كوريا الشمالية. لقد أشرنا إلى المسألة النووية في كوريا الشمالية في إعلاننا عن عدم الانتشار. إننا ندعم جهود مختلف الأطراف من أجل التماس حل شامل وبوسائل سلمية للمسألة النووية في كوريا الشمالية وغيرها من المواضيع، ولا سيما المسائل الإنسانية التي لم تجد حلاً بعد مثل مسألة الاختطاف. كما أننا قدمنا الدعم لسياسة السلام والازدهار التي تنتهجها جمهورية كوريا.

أفغانستان. أكدنا دعمنا للإدارة الانتقالية للرئيس كارزاي. وأكدنا مجدداً أنه يجب البلوغ بعملية بون إلى منتهاها شكلاً ومضموناً. ويظل القلق يساورنا إزاء الأمن الداخلي. ولمكافحة الاتجار في المخدرات القادمة من أفغانستان، ندعم التنفيذ التام للاستراتيجية الوطنية الأفغانية لمكافحة المخدرات و"ميثاق باريس" الذي اقترحه الأمم المتحدة في ٢٢ أيار/مايو إبان المؤتمر بشأن طرق المخدرات.

إيران. لقد أشرنا إلى النتائج المترتبة، من حيث الانتشار، على تقديم البرنامج النووي في إيران في إعلاننا عن عدم الانتشار.

الجزائر. لقد أعربنا عن تعاطفنا العميق مع الشعب الجزائري بعد الزلازل المدمرة التي شهدتها هذا البلد. إننا نقدم إليه مساعدة إنسانية عاجلة؛ ولكي يواجه العواقب المالية لهذا الوضع، نطلب إلى وزراء بلداننا المعنيين أن يقدموا تقريراً في غضون شهر عن أفضل سبيل لمساعدة الجزائر.

زمبابوي. نشعر بالقلق إزاء المعلومات التي تتحدث عن أعمال عنف جديدة ترتكبها سلطات زمبابوي ضد شعبها. ونطلب إلى حكومة زمبابوي أن تحترم الحق في التظاهر السلمي. ونرحب بإسهام دول أفريقية أخرى، طبقاً للمبادئ الأساسية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، في التسوية السلمية للأزمة وفي بناء بلد مزدهر وديمقراطي لشعب زمبابوي.

* * *

هذا، وقد رحبنا باقتراح رئيس الولايات المتحدة استضافة مؤتمر القمة القادم في عام ٢٠٠٤.

— — — — —